الاحتلال التركي واصل سرقة الأراضي السورية في منطقة عفرين

مؤسسة المياه تؤمّن مياه الشرب لكامل مدينة الحسكة وأحيائها

الوطن – وكالات

بين التتريك والتغيير الديموغرافي وسرقة الأراضي يواصل النظام التركي سياسته الاستعمارية في الأراضي السورية التي يحتلها، إذ قام باقتطاع جزء جديد من منطقة عفرين بتقديم الجدار الإسمنتي العنصري في عمق الأراضي السورية على طول الحدود مع المنطقة بعمق ٤٠٠ متر منذ نهاية شباط الماضي، في وقت أعادت الحكومة السورية مياه الشرب إلى المواطنين في مركز مدينة الحسكة والأحياء المحيطة بها بعد توقف دام ١١ يوماً، بعد قطعها من الاحتلال التركي.

وبين مدير مؤسسة المياه في محافظة الحسكة محمود العكلة في تصريح نقلته «سانا» أمس أنه بعد تمكن عمال محطة علوك بريف رأس العين من الدخول إليها وتشغيلها الخميس الماضي والانتهاء من تعبئة خزانات التخزين في منطقة تل تمر تم ضخ المياه إلى مدينة الحسكة والأحياء المحيطة بها عبر فترتين صباحية ومسائية وتأمين حاجة كل المشتركين من مياه الشرب، مشيراً إلى أن الورشات الفنية تقوم باستكمال صيانة محطة مياه الحمة على السد الشرقي لاستثمارها كمصدر مياه بديل في حال انقطاع المياه من محطة علوك.

وضمن سياسة سرقة الأراضي السورية، قالت وكالة « هاوار» الكردية أمس إن الاحتلال التركي يواصل اقتطاع المزيد من الأراضي السورية وضمها إلى أراضيه، حيث قام بتقديم الجدار الإسمنتي لعمق ٤٠٠ متر في منطقة عفرين، في محاولة منه لترسيم حدود جديدة، وترسيخ الاحتلال، واستبدل عناصر الشرطة في المنطقة بمرتزقة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المصنف على لوائح الإرهاب العالمي، لترهيب المدنيين.

ونقلت «هاوار» عن مصدر طلب عدم الكشف عن اسمه، يسكن قرى شمال عفرين «إن الاحتلال التركي استبدل عناصر (ما تسمى) الشرطة الحرة، بعناصر جبهة النصرة، التنظيم الأكثر إجراماً في العالم، فالمحتل التركي والفصائل التابعة له لم يكتفوا بممارسات القتل، التهجير القسري والسرقة، بل وضعوا مرتزقة النصرة بصفة قوى للأمن الداخلي».

وحسب مصادر أخرى من داخل عفرين، فقد صدر تعميم في شباط الماضي يدعو كل مسلح من المجموعات المرتزقة الذين يرفضون الذهاب إلى ليبيا إلى تسليم سلاحه ليصبح «مواطناً مدنياً»، موضحاً أن عمليات إرسال المسلحين المرتزقة إلى ليبيا مستمرة بشكل يومي، وذلك بالتنسيق مع قيادات التنظيمات الإرهابية والاستخبارات التركية، ولكل تنظيم مندوب ومكتب خاص به من أجل التنسيق وترتيب السفر إلى ليبيا.

في غضون ذلك ذكرت مواقع الكترونية معارضة أن انفجاراً هز أمس مدينة البصيرة في ريف دير الزور الشرقي، جراء انفجار عبوة ناسفة لحظة مرور سيارة عسكرية تابعة لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» على جسر المدينة، ما أدى لاستشهاد أحد المواطنين كان بالقرب من مكان التفجير.

وحسب المواقع فإن اشتباكات بالأسلحة الرشاشة، دارت الخميس الماضي بين ما يسمى ميليشيا «فيلق المجد» من جهة وميليشيا «لواء الشمال» من جهة أخرى، في قرية كفيفة بريف تل أبيض الغربي بريف محافظة الرقة الخاضعة لنفوذ الميليشيات الإرهابية الموالية لتركيا، وذلك إثر خلاف بينهما على تقاسم المسروقات، ما أدى إلى مقتل ٦ إرهابيين منهما.

الاحتلال التركي يقوم بتقديم الجدار الإسمنتي بعمق الأراضي السورية (عن الإنترنت – أرشيف)

في ظل تعرّض الملك السعودي لوعكة صحية تهدد حياته

محمد بن سلمان يعتقل كبار الأمراء خشية الانقلاب عليه

شن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان حملة اعتقالات بحق عدد من كبار أمراء الأسرة السعودية الحاكمة، وكان حساب «العهد الجديد» عبر «تويتر» نشر ليلة أول من أمس، أخباراً تفيد بأن من بين المعتقلين شقيق الملك سلمان بن عبد العزيز، الأمير صاحب النفوذ والشعبية الكبيرة أحمد بن عبد العزيز، ومحمد بن نايف ولي العهد السابق.

وبالتزامن مع هذه الحملة من الاعتقالات، رجحت حسابات سعودية مقربة من الأسرة الحاكمة، بأن الاعتقالات تأتي في ظل تعرض الملك سلمان بن عبد العزيز لوعكة صحية تهدد حياته، وذلك وسط تقارير إعلامية متضاربة عن أسباب الاعتقالات تراوحت بين إحباط محاولة انقلاب ضد نظام بني سعود وأخرى عن معارضة التغييرات التي يقوم بها ولي عهد النظام محمد بن سلمان أو محاولات لتغيير ترتيب وراثة السلطة.

الاعتقالات التي يستهدف بها النظام السعودي معارضيه أو الناقدين لسياساته لا تقتصر فقط على المدنيين بل تشمل رجال الأعمال الأثرياء وأفراد العائلة الحاكمة بغض النظر عن مراتبهم أو سلطاتهم، وليست هذه المرة الأولى التي تجري مثل هذه التحركات فقد سبق لهذا النظام أن اعتقل عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ أمراء ووزراء سابقين تحت ذرائع مختلفة تنبع في أساسها من محاولاتهم الوقوف في وجهه أو مخالفة أوامره.

ورغم أن أسباب حملة الاعتقالات الجديدة لم تتضح تماماً إلا أن وسائل إعلام كثيرة بما فيها صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية ووكالة «رويترز» كشفت أن عناصر من حرس الديوان الملكي اقتحموا منزلي أحمد بن عبد العزيز ومحمد بن نايف وقاموا باعتقالهما بعد تفتيش المنزلين،

وفيما تضاربت التحليلات حول سبب الاعتقالات أشارت «وول ستريت جورنال» إلى أن حراساً من البلاط الملكي يرتدون أقنعة وملابس سوداء ذهبوا إلى منزلي الأميرين واعتقلوهما وفتشوا منزليهما، مشيرة إلى أنه قد وجهت لهما تهمة «الخيانة»، وأن عقوبة هذا الفعل هو السجن مدى الحياة، وقد تصل إلى الإعدام، معتبرة أن هذا التحرك من شأنه تعزيز سلطة ابن سلمان وإزاحة منافسيه عن اعتلاء العرش.

ومن جانبها نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» صباح أمس تقريراً يؤكد قيام الأمير محمد بن سلمان، المعروف بلقب MBS، باعتقال عمه الأمير أحمد بن عبد العزيز، شقيق الملك سلمان، وولي العهد السابق محمد بن نايف، وشقيقه الأصغر.

وقالت «نيويورك تايمز» في تقريرها، إن الأمير أحمد بن عبد العزيز كان ينظر إليه في مرحلة ما على أنه شخص يمكن أن يوقف الأمير محمد بن سلمان من الاستيلاء على السلطة، وكان محمد بن نايف وزيراً سابقاً للداخلية وشخصية مفضلة منذ فترة طويلة بالنسبة لواشنطن.

وقالت الصحيفة الأميركية إن سبب الاعتقالات «غير واضح»، ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال» اتهم العضوان البارزان، اللذان كانا في وقت ما في طابور العرش، بالتخطيط لانقلاب لإسقاط الملك وولي العهد من قبل الديوان الملكي السعودي.

بدورها أوضحت وكالة «رويترز» أنه لم يتسن لها التأكد من سبب الاعتقالات الجديدة لكنها نقلت عن مصادر لم تكشف عن هويتها قولها إن «بعض أفراد العائلة الحاكمة في السعودية سعوا إلى تغيير ترتيب وراثة العرش وأن ابن سلمان أثار استياء كبيراً بين بعض الفروع البارزة للأسرة الحاكمة بسبب تشديد قبضته على السلطة فيما تساءل البعض عن قدرته على قيادة البلاد عقب قتل الصحفي البارز جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول عام ٢٠١٨ وتعرض البنية التحتية النفطية لأكبر هجوم على الإطلاق العام الماضي».

وفي عام ٢٠١٧، أمر الأمير محمد بن سلمان باحتجاز ٢٠٠ شخصية اعتبارية وملكية سعودية في فندق «ريتز كارلتون» بتهمة الفساد، وقد كان ما لا يقل عن ١١ من المعتقلين من الأمراء وعشرات المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المشهورين بحجة مكافحة الفساد إلا أن مصادر أخرى أكدت أن ما يجري داخل النظام السعودي هو انقلاب يقوده ابن سلمان بهدف تصفية خصومه من الأمراء ورجال الأعمال وسرقة أموالهم ونقلها إلى حساباته.

ووفقاً لـ«وول ستريت جورنال»، تم إطلاق سراح الكثير بعد أن وافقوا على دفع مبالغ كبيرة من المال تقدر بمليارات الدولارات.

وكالات

إدلب.. التوازن الحرج

مازن بلال

يطرح الاتفاق الروسي التركي شكلاً إقليمياً مختلفاً للتوافقات الإقليمية المستقبلية، فالتوصل إلى التفاهمات التي تم الإعلان عليها هو حصيلة دولية بالدرجة الأولى، فبغض النظر عن التفاصيل العسكرية المطروحة؛ فإن الآلية التي أنتجت الاتفاق قدمت توازناً حرجاً بالنسبة لأنقرة، فهي بقيت دون أي قدرة على كسب مواقف دولية فاعلة، واصطدمت أيضاً بخلافات ناشئة مرتبطة بموضوع اللاجئين، وفي النهاية كان المخرج الروسي ذروة للأزمة التي أوضحت خللاً واضحاً في طبيعة السياسة التركية.

عملياً فإن الآليات الدبلوماسية للوصول إلى الاتفاق بشأن محافظة إدلب تطرح علاقة إقليمية متشابكة، فأنقرة التي ذهبت بعيداً في الرهان الدولي وجدت نفسها في النهاية أمام خيار وحيد، حيث دفعها الأوروبيون نحو موسكو دون أي موقف يمكن أن يساعدها في التفاوض، فرغبتها في إضافة شركاء لاتفاقها أخفق بعد رفض موسكو لقمة رباعية تضم ألمانيا وفرنسا، في وقت قام وزير الخارجية الأميركي مايكل بومبيو بزيارة تركيا بشكل بروتوكولي، وغابت إدلب عن مساحة تصريحات الرئيس دونالد ترامب.

ضمن المساحة المتاحة أمام الرئيس التركي عُقد الاتفاق مع روسيا، وبالتأكيد فإن الكرملين لم يكن مستعداً لدفع تركيا أكثر نحو خيار أكثر صعوبة، فإمكانيات المواجهة المباشرة رغم كونها مستبعدة لكنها ليست مستحيلة، ومعظم التحليلات الأوروبية كانت تتحدث عن «مواجهة الحقيقة» بين البلدين، فهما وصلا إلى نقطة حرجة ستفرض انتهاء للتنسيق بينهما بشأن سورية، وكان على الكرملين التعامل بحذر مع الدور الروسي بخصوص «الشرق الأوسط» عموماً، فصدامات إدلب بدت استحقاقاً مفصلياً أمام موسكو وترتيباتها الإقليمية بشكل عام.

أظهرت ترتيبات اللقاء الروسي مع الرئيس أردوغان رغبة روسية واضحة في الحفاظ على التنسيق مع الجانب التركي، ورغم أن موقف أنقرة كان ضعيفاً نسبياً لكن الرئيس بوتين حرص على تبرير ما حدث للقوات التركية، وقدم رواية تؤشر إلى ثلاثة أمور:

– الأول: إن أي استهداف للقوات التركية لم يكن متعمداً بل نتيجة سوء التنسيق خلال العمليات العسكرية؛ ما يعني ضرورة التعامل بشكل أدق مع الوجود التركي داخل الأراضي السورية.

– الثاني أبقى الرئيس بوتين مستوى الخطاب الروسي بعيداً عن التصريحات الرسمية السورية، رغم وجود قواته إلى جانب الجيش السوري، وكان واضحاً من هذا الموقف البعيد الذي تريده موسكو من دورها كمنسق للعملية السياسية داخل الأزمة السورية.

– أخيراً فإن روسيا فتحت كل النوافذ أمام تركيا في هذا اللقاء لتثبيت قاعدة العلاقات الإقليمية، وتحييد الأدوار الأوروبية التي ظهرت خلال الأزمة الأخيرة.

بالنسبة لسورية ستبقى تركيا «عدواً» حتى خروج جميع قواتها من محافظة إدلب، ومن باقي الأراضي السورية، أما موسكو فإن ترتيباتها تتعامل مع مستوى مختلف متعلق بنظام إقليمي في طور التشكل، فالمسألة بالنسبة لها لا تتعلق بمهزوم ومنتصر إنما بالانتهاء من التوازن الحرج في المنطقة، فالتعامل مع إدلب بالنسبة لروسيا ليس مسألة مرتبطة بتركيا فقط لأن هناك ملفات مختلفة؛ تبدأ بشرقي سورية وتنتهي بنوعية النظام الدولي السائد حالياً.

الخلافات بعد الاتفاق حول إدلب ستستمر، وهي بدت عبر المؤتمر الصحفي للرئيسين الروسي والتركي، وهذا الأمر هو من طبيعة العلاقات الدولية ومن التفاوت في مستوى البلدين، فالهموم التركية ستبقى منحصرة في طموحات حزب العدالة والتنمية في رسم مساحات تركية في شرقي المتوسط، على حين تنظر روسيا إلى منافستها ضمن النطاق الأوراسي العام.

محمد عبد السلام: الحل في اليمن يرتكز أولاً على وقف العدوان ورفع الحصار عن البلاد

أكد رئيس وفد صنعاء المفاوض محمد عبد السلام في تغريدة له على «تويتر» أمس أن «الحل في اليمن يرتكز أولاً على وقف العدوان، ورفع الحصار عن اليمن، ثم إجراء مفاوضات سياسية جادة».

واعتبر عبد السلام أن أي دعوات مجزأة هي «دعوة مبطنة لإطالة العدوان والحصار على البلاد».

وطالب عبد السلام المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث أن «ينأى بنفسه عن الأجندة المشبوهة»، معتبراً أن «الطريق نحو المشاورات السياسية يتطلب وقفاً للعدوان وفكاً للحصار عن اليمن».

وجاء موقف عبد السلام رداً على غريفيث الذي وصل أمس إلى مدينة مأرب وطرح منها «وقفاً فورياً غير مشروط للأنشطة العسكرية في اليمن».

واعتبر المبعوث الأممي، أن «اليمن أمام خيارين، إما أن تُستأنف العملية السياسية، أو ينزلق مرة أخرى إلى صراع كبير»، مشدداً على أن «لا بديل عن التسوية السياسية في البلاد».

وقال غريفيث: إنه «يجب على أطراف النزاع ضمان استمرار مأرب كملاذ وألّا تتحول لبؤرة النزاع القادمة».

وتأتي دعوة غريفيث، بعد إعلان مستشار الرئيس اليمني أحمد بن دغر، سقوط محافظة الجوف لصالح «أنصار الله»، ما «سيغير موازين القوى العسكرية بصورة نهائية»، على حد تعبيره.

وفي غضون ذلك قال وزير الإعلام في حكومة الرئيس هادي، معمر الإرياني: إن «التطورات الأخيرة في محافظة الجوف ليست نهاية المعركة».

وفي سلسلة تغريدات له على تويتر أضاف الإرياني بعد استعادة قوات حكومة «الإنقاذ» في صنعاء، مدينة الحزم مركز محافظة الجوف: إن «قوات الرئيس عبد ربه منصور هادي قادرة على استعادة زمام المبادرة وتحرير مدينتي الحزم والغيل بمحافظة الجوف والتوجه نحو صنعاء بدعم وإسناد التحالف».

كما أضاف: «جماعة الحوثي استغلت الضغوط والتحركات لوقف التصعيد ودفعت بكل قوتها وشنت عملية غادرة في جبهة نهم الجوف».

وَقال مستشار الرئيس اليمني أحمد عُبيد بن دغر أول من أمس: إن «سقوط الجوف قد يغير موازين القوى العسكرية بصورة نهائية في معركتنا المصيرية مع الحوثيين».

وأضاف بن دغر في سلسلة تغريدات على «تويتر»، إنه «ليس هناك ما يعوض هذه الخسارة»، مشيراً إلى أن «ما يعتقده البعض مكسباً تثبت الأحداث المتلاحقة أنه وهم وترتيب غير موفق للخصوم».

يذكر أن قوات حكومة «الإنقاذ» في صنعاء، تمكنّت منذ أيام من استعادة مدينة الحزم مركز محافظة الجوف، وجاء ذلك بعد عملية عسكرية ومواجهات عنيفة مع قوات التحالف السعودي وقوات الرئيس هادي المسنودة جوياً، وفق ما ذكره مصدر عسكري للميادين.

كما سيطرت قوات حكومة صنعاء، على كامل جبهات صَبْرين، شرق مديرية الخَبْ والشَعْف، وذلك في إطار تأمين حدود المحافظة الحدودية، بحسب ما أفاد مصدر محلي للميادين.

وكالات

«كورونا» يتفشى في آسيا.. وإصابات في مؤتمر لـ«أيباك» الصهيوني

إيران: ترامب يمارس الإرهاب الاقتصادي والطبي علينا وفيروس العقوبات أخطر من كورونا

اتهم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بممارسة «الإرهاب الاقتصادي والطبي» بحق إيران عبر تشديد العقوبات لإضعاف قدراتها على مكافحة فيروس كورونا.

وقال ظريف، في «تغريدة» نشرها أمس، على حسابه الرسمي في موقع «تويتر»: يشدد ترامب انطلاقاً من دوافع خبيثة، العقوبات الأميركية غير القانونية بهدف استنزاف موارد إيران الضرورية في مكافحة كورونا، في الوقت الذي يموت مواطنونا جراءه.

بدوره، قال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني، إن فيروس العقوبات ونقض العهود، يهدد الأمن الدولي أكثر من «كورونا».

وانتقد شمخاني تصريحات الإدارة الأميركية حول استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة إلى إيران لمواجهة انتشار الفيروس، وقال: إن «مزاعم أميركا حول استعدادها لمساعدة إيران يمكن اختبارها فقط عن طريق تطبيق التزاماتها القانونية في إطار الاتفاق النووي».

إلى ذلك، أعلنت وزارة الصحة الإيرانية أمس، عن ارتفاع عدد الوفيات جراء فيروس «كورونا» إلى ١٤٥ والمصابين إلى ٥٨٢٣ شخصاً.

في السياق، أكدت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «أيباك»، وهي من أقوى جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، أن اثنين على الأقل من حاضري مؤتمرها السنوي الأخير، الذي شارك فيه مسؤولون أميركيون وأجانب كبار، كانا مصابين بفيروس كورونا.

وأعلنت مجموعة اللوبي الإسرائيلي في بيان أصدرته الخميس أن المصابين وصلا من نيويورك إلى المؤتمر الذي عقد بواشنطن بداية الشهر الجاري، مشيرة إلى أنها أبلغت بهذا الشأن المشاركين في المؤتمر وحاضريه والكونغرس.

من جانبها، ذكرت السلطات الصحية في واشنطن أن التحقيق الذي أجرته بالتعاون مع زملائها في ولاية نيويورك لم يكشف خطراً يهدد المشاركين في المؤتمر حالياً، وحثتهم على وضع أنفسهم قيد الحجر الصحي إذا ظهرت عليهم أعراض إصابة محتملة.

وحضر مؤتمر «أيباك» هذا العام نائب الرئيس الأميركي مايك بنس (وهو أرفع مسؤول مكلف بمكافحة فيروس كورونا في الولايات المتحدة)، ووزير الخارجية مايك بومبيو، ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوس، وسفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، بالإضافة إلى عشرات المشرعين من الكونغرس، ومسؤولين أجانب، بمن فيهم رئيس كولومبيا إيفان دوكي.

إلى ذلك، أعلنت السلطات الصينية أمس، عن تسجيلها ٢٨ حالة وفاة و٩٩ حالة إصابة جديدة، لتبلغ بذلك حصيلة الضحايا ٣٠٧٠ شخصاً، والمصابين ٨٠٦٥١ شخصاً، تعافى أكثر من ٥٥ ألفاً منهم، فيما لا يزال أكثر من ٢٢ ألفاً آخرين في المستشفيات.

ولا يزال الوضع صعباً أيضاً في كوريا الجنوبية، حيث تجاوزت حصيلة المصابين ٧ آلاف شخص، وبلغت الإصابات المؤكدة ٧٠٤١ حالة، بعد تسجيل السلطات ٢٧٤ إصابة جديدة، معظمها في مدينة دايجو، أكبر معقل للفيروس في البلاد.

وفي الفلبين، أكد رئيس لجنة الصحة في مجلس الشيوخ بونغ غو، أن الرئيس رودريغو دوتيرتي وافق على إعلان حالة طوارئ صحية في عموم أراضي البلاد وطالب جميع المؤسسات الحكومية باتخاذ إجراءات «حاسمة وعاجلة ومناسبة»، بعد تسجيل ثلاث حالات إصابة جديدة منذ أول من أمس.

وفي فيتنام، سجلت وزارة الصحة حالة إصابة جديدة ليرتفع العدد الإجمالي للمصابين إلى ١٨ شخصاً، والمريض الجديد هو رجل عاد مؤخراً من كوريا الجنوبية.

في حين أعلنت وزارة الصحة في أفغانستان أمس، عن ارتفاع حصيلة حالات الإصابة المؤكدة إلى أربع إصابات.

في السياق نفسه، أعلنت غرفة الأزمات الخاصة بمواجهة فيروس «كورونا» في روسيا أمس، عن تسجيل ٤ إصابات جديدة، وذكرت الغرفة أن عدد الإصابات المسجلة حتى الآن في روسيا بلغ ١٤ حالة.

على خط مواز، أكدت وزارة الصحة السعودية إصابة مواطنتين بفيروس «كورونا»، إحداهما قادمة من إيران عبر البحرين ومواطنة أخرى قادمة من العراق عبر الإمارات.

ويرتفع بذلك عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا في السعودية إلى ٧ إصابات، حيث أعلنت وزارة الصحة في وقت سابق إصابة ٥ أشخاص بالفيروس.

إلى ذلك، أعلنت وزارة الصحة القطرية أمس، تسجيل إصابة جديدة مؤكدة بفيروس «كورونا»، لمواطن عائد من إيران، ليصل عدد الإصابات بالفيروس إلى ١٢، في وقت أعلنت الكويت تسجيل ٣ إصابات جديدة.

في السياق، كشفت شركة «أبل» أنها طلبت من جميع موظفيها، البالغ عددهم ١٢ ألف موظف في مقرها بوادي السليكون، الذهاب إلى منازلهم والعمل منها قدر الإمكان، خوفاً من خطر تفشي «كورونا».

كما طلبت الشركة من موظفيها في سياتل العمل من منازلهم، لاسيما بعد إعلان تأكد إصابة ٢٠ شخصاً في المدينة بفيروس كورونا، لتصبح «أبل» أحدث شركة تكنولوجية تطلب من موظفيها العمل من منازلهم، بعد «فيسبوك» و«تويتر» و«مايكروسوفت» و«ألفابت» و«أمازون».

روسيا اليوم

عمال الصحة يتخذون الإجراءات اللازمة للوقاية من فيروس كورونا في رام الله (رويترز)

الرئيس الأميركي يعيّن أحد أنصاره كبير موظّفي البيت الأبيض

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تعيين النائب الجمهوري وأحد أنصاره الأكثر ولاء مارك ميدوز، ليكون كبير موظّفي البيت الأبيض مكان ميك مولفاني.

وسيكون ميدوز البالغ من العمر واحداً وستين عاماً رابع شخصية تتولّى هذا المنصب منذ تولي ترامب الرئاسة، ويأتي قرار ترامب في إطار سلسلة من التعيينات جاءت بعد تبرئته في مجلس الشيوخ.

بدوره، شكر ميدوز ترامب في بيان له أول من أمس، قائلاً: «إنه شرف لي أن يتم اختياري من الرئيس ترامب للعمل جنباً إلى جنب معه ومع فريقه»، مشيراً إلى أن هذا الرئيس وإدارته لديهما قائمة طويلة من الانتصارات المذهلة التي قدّماها إلى البلاد خلال الولاية الأولى.

بدورها، تحدّثت صحيفة «واشنطن بوست» عن ميدوز، مشيرةً إلى أنه في البيت الأبيض بالفترة الأخيرة كلّ يوم تقريباً، حيث يلتقي الرئيس وآخرين، وخصوصاً صهر الرئيس جاريد كوشنر، وفق ما أكده مستشارون.

ويقول مستشارون آخرون: إن ميدوز كان مساهماً في الدفاع في قضية عزل ترامب، وكان يتحدث إلى الرئيس في بعض الأحيان أربع أو خمس مرات في اليوم.

يذكر أن ميدوز الذي تقاعد من مجلس النواب حيث كان يرأس تكتل حزب الحرية المحافظ المتشدد، سافر مع ترامب على متن طائرة تابعة لسلاح الجو يوم الجمعة الماضي.

سيكون ميدوز كبير موظّفي البيت الأبيض مكان ميك مولفاني، وهو عضو مجلس نواب جمهوري محافظ سابق، شغل منصب رئيس مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض الذي يشرف على الإنفاق الفيدرالي ويدير الميزانية الفيدرالية.

كما عمل أيضاً في السابق كرئيس بالوكالة لمكتب الحماية المالية للمستهلكين الذي يحمي المقترضين ومستخدمي بطاقات الائتمان، وهو أثار غضب الديمقراطيين عندما طالب بتقليص هيكلية المكتب.

ولعب مولفاني دوراً بارزاً في تبرير قضية حجب مساعدات عن أوكرانيا، التي كانت محور مساءلة ترامب في مجلس النواب.

وتشابهت «تغريدة» ترامب عند تعيينه مع «تغريدة» تعيين ميدوز أمس، وقال فيها «يسعدني أن أعلن لكم، بأن رئيس مكتب الإدارة والموازنة في البيت الأبيض، ميك مولفاني سيكون رئيساً لإدارة البيت الأبيض بدلاً من الجنرال جون كيلي، الذي خدم بلادنا بشكل جيد»، مشيراً إلى أن «ميك قام بعمل رائع في الإدارة».

الميادين